

مباشر للدولة حتى إن كان لا يستخدم كمستلزمات إنتاج لهذه الشركات وذلك طبقاً لما تقضى به المادة الأولى بند (٢٧) من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤م وتعديلاته .

- أن ورود الحديد غير تام الصنع ، أو وروده تام الصنع ولم يتم بيعه في السوق المحلي بشكل مباشر ، أى من المستورد الى السوق المحلي مباشرة ، فلا يخضع للرسم لا سيما إذا كان هذا الحديد قد أجريت عليه عمليات صناعية غيرت من حالته التى ورد بها من الخارج تغييراً جوهرياً ، أو استخدامه المستورد لاستخدامه الخاص دون بيعه فى السوق المحلي بحالته التى ورد بها من الخارج .

**وفيما يتعلق بالجهة المنوط بها متابعة البيانات الجمركية للتحقق من استخدام هذا الإعفاء فى الغرض المعنى من أجله : فإن ذلك يخرج عن اختصاص قطاع البحوث الضريبية .**

**وفيما يتعلق بتحديد المستندات الواجب تقديمها من أصحاب الشأن لتطبيق هذا الإعفاء سابق الإشارة إليه مرفق طيه كتاب السيد الأستاذ / مدير عام الإدارة العامة لرسم التنمية وضريبة دعم التضامن بمصلحة الضرائب المصرية فى هذا الشأن .**

**" وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير "**

**تحريراً فى ٤ / ١٢ / ٢٠٢٣م**

رئيس الإدارة المركزية للدراسات الضريبية  
والمشرف على قطاع البحوث الضريبية



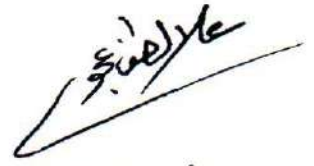
- أ. شاهيناز محمد محمود -

٢٠٢٣ / ١٢ / ٤

مدير عام  
الإدارة



مدير الإدارة



" أ. علا لطفى "

وزارة المالية

مصلحة الجمارك

قطاع النظم والاجراءات الجمركية

الإدارة المركزية للتعريف والقيمة والمنشأ

٧٩ ت

**منشور تعريفات رقم (٧٩) لسنة ٢٠٢٣**

**السادة جمرك/**


تحية طيبة وبعد،

الحاقاً لمنشوري تعريفات رقمى ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ و ٥٥ لسنة ٢٠٢٣ ومنشور استيراد رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٠ الموضوع عاليه كتاب السيدة الأستاذة / رئيس الإدارة المركزية للدراسات الضريبية والمشرف على قطاع البحوث - مصلحة الضرائب المصرية رقم ٩٤٢٢ بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٦ بشأن الشروط والأوضاع التي يتم بموجبها الإعفاء من رسم التنمية على الصاج المعدني (كأحد اشكال الحديد تام الصنع) وكذا المستندات الواجب تقديمها من أصحاب الشأن لتطبيق هذا الإعفاء كما هو موضح تفصيلاً بكتاب السيد الأستاذ / وكيل الوزارة - رئيس الإدارة المركزية للدمغة ورسم التنمية المرفق. رجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم نحو اذامته على الإدارات المختصة التابعة لسيداتكم وتنفيذ ما جاء به بكل دقة.

**وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير،**

رئيس الإدارة المركزية

للتعريف والقيمة والمنشأ



٢٠٢٤ / ١٢ / ٤

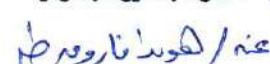
مدير عام

الإدارة العامة للتعريف



مدير إدارة

الضرائب غير الجمركية

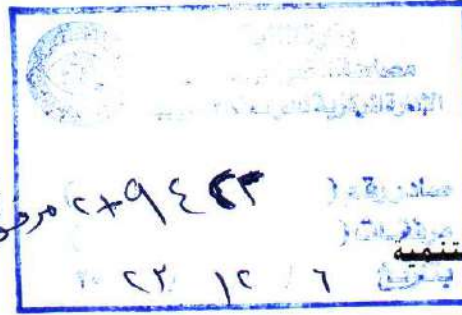


ميناء الاسكندرية، باب (١٤)، مبنى A3، الدور الرابع

Alexandria Port, Gate (14), A3, 4<sup>th</sup> Floor

Tel & Fax: 034848826 (2 lines)

www.customs.gov.eg



مصلحة الضرائب المصرية

قطاع البحوث والاتفاقيات الدولية

الإدارة المركزية للدراسات الضريبية

الإدارة العامة لبحوث ضرائب الدمغة ورسم التنمية

**السيد الأستاذ/ رئيس الإدارة المركزية للتعريف والقيمة والمنشأ - مصلحة الجمارك المصرية**

**العنوان / ميناء الإسكندرية - باب (١٤) مبنى - ٨٣ الدور الرابع**

**تحية طيبة ... وبعد ،**

إيماء إلى كتاب سيادتكم الوارد إلينا ( برقم ٣٩٧ في تاريخ ١٧ / ٩ / ٢٠٢٣ م ) بشأن عدم خضوع الصاج المعدنى ( كأحد أشكال الحديد تام الصنع ) الوارد من الخارج كأستخدام خاص لرسم تنمية الموارد المالية للدولة فى ضوء أحكام قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤م وتعديلاته ، وطلب الموافقة بالرأى فيما يخص الشروط والأوضاع التى يتم بموجبها الإعفاء من رسم التنمية ، والمستندات الواجب تقديمها من أصحاب الشأن لتطبيق هذا الإعفاء، والجهة المنوط بها متابعة البيانات الجمركية للتحقق من استخدام هذا الإعفاء فى الغرض المعفى من أجله ، وذلك فى ضوء كتاب السيدة الأستاذة /مديرعام الإدارة العامة للمعلومات - مصلحة الجمارك بخصوص كتاب السيد الدكتور/ رئيس مصلحة الضرائب المصرية فى ١٥/٨/٢٠٢٣م

**نتشرف بالإفادة بأنه بدراسة الموضوع ضوء أحكام قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة رقم**

**١٤٧ لسنة ١٩٨٤م وتعديلاته إنتهى رأى الإدارة إلى ما يلى :-**

**- أنه فيما يتعلق بالشروط والأوضاع التى بموجبها الإعفاء من رسم التنمية سالف الإشارة**

**إليه ، فإنه تنفيذا لما أنتهى إليه آراء السادة مستشارى معالى وزير المالية فى المذكرة المعتمدة من معاليه فى تاريخ ٢٢ / ٧ / ٢٠٢٣ م :-**

- **فأن العبرة فى خضوع الحديد تام الصنع المستورد من الخارج لرسم تنمية الموارد المالية للدولة هو بيعه فى السوق المحلى بشكل مباشر ، أما إذا كان يتم استخدامه بواسطة الشركة نفسها سواء كمستلزمات انتاج أو غيرها من أغراض الشركة ذاتها ، فإنه لا يخضع لرسم التنمية المشار إليه ، ومن ثم عدم خضوع الصاج المعدنى ( كأحد أشكال الحديد تام الصنع ) الوارد من الخارج لبعض الشركات كأستخدام خاص لرسم تنمية الموارد المالية للدولة ، وذلك طالما لا يتم بيعه فى السوق المحلى بشكل**



السيد الأستاذ / وكيل الوزارة

رئيس الإدارة المركزية لقطاع البحوث والاتفاقيات الدولية

الإدارة المركزية للدمغة ورسم التسمية  
رقم ٢٠٢٠  
تاريخ ١٩٤٥  
٤٢٨٨٨  
التاريخ

إيماء إلى الكتاب الوارد إلينا من الإدارة العامة لبحوث وضرائب الدمغة ورسم التسمية بشأن الكتاب الوارد إليكم من رئيس الإدارة المركزية للتعريف والقيمة والمنشأة مصلحة الجمارك المصرية رقم ٢٩٢ في ٢٠٢٢/٩/١٧ بشأن عدم خضوع الصاج المعدني ( ) الوارد من الخارج كاستخدام خاص لرسم تسمية موارد الدولتة رقم ١٩٨٤ وتعديلاته ، والذي تطلب فيه المستندات الواجب تقديمها من أصحاب الشأن لتصنيعه هذا تشرف أن نحيط علم سيادتكم بالآتي :

أولاً : نص البند ٢٧ الصادر من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٢٠ والمعدل لأحكام قانون رسم التسمية رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه يحصل رسم تسمية موارد على جميع أنواع الحديد تام الصنع الوارد من الخارج سواء من خلائط وغير خلائط خالي لم يتم بيعه في السوق المحلي بشكل مباشر والمشمول بينود (٧٢.١٠-٧٢.٩-٧٢.٨-٧٢.١١-٧٢.١٢-٧٢.١٤-٧٢.١٦-٧٢) الواردة في الفصل (٧٢) من التعريف الجمركية المنسقة وذلك بواقع ( ١٠ % ) من القيمة السوقية المقررة للأغراض مضافا إليها الضرائب الجمركية والضرائب مع القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم.

ثانياً : نصت المادة (٢١) من قرار وزير المالية رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ وعلى مصلحة الجمارك توريد قيمة الرسم المحصل إلى الوحدة الحايية المركزية بوزارة المالية بأي وسيلة من وسائل الدفع غير النقدي خلال خمسة عشر يوما من بداية الشهر التالي لشهر التحصيل ، وإخطار الإدارة العامة المختصة برسم التسمية بمصلحة الضرائب المصرية بما يفيد السداد مصحوب بالإقرار الشهري عن قيمة ما تم تحصيله.

ثالثاً : نصت المادة الرابعة من قانون رسم التسمية سالف الذكر إلى أنه : لا يجوز الإعفاء من الرسم ما لم ينص على الإعفاء منه صراحة.

رابعاً : تطبيقا لمنشور الاستيراد رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ الصادر بناء على التعليمات الصادرة من السيد الدكتور / رئيس مصلحة الجمارك والذي ينص على :

عدم تحصيل رسم التسمية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٢٠ على رسائل الحديد الواردة من الخارج سواء من خلائط أو غير خلائط والواردة كمستلزم انتاج للشركات والمصانع الانتاجية المشار إليها بالمنشور بشرط الالتزام بما يلي :

١- يتم تقديم مستند اثبات النشاط للمشروعات الانتاجية المستوردة طبقا لأحكام المادة رقم (١٥) من اللائحة الاستيرادية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ والصادر من الجهة المشرفة على النشاط كلا فيما يخصه ( الهيئة العامة للتنمية الصناعية - الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - الهيئة العامة للاستثمار ) .

٢- بشرط أن يوافق الحديد المستورد كمستلزم انتاج مع النشاط المرخص به للشركة والوارد عند اثبات النشاط.

٢- يتم تقديم تعهد من الشركة الانتاجية المستوردة بأن الوارد مستلزم انتاج وفي حدود الكميات التي تقضي احتياجاته الفعلية وأنه لن يتم بيعه في السوق المحلي ، وفي حالة المخالفة يتحول للشئون القانونية.

وبذلك يكون المنشور به جميع المستندات المطلوبة والشروط المطلوبة.

(مرفق صورة)

وطبقاً لأحكام البند (٢٧) من القانون ٨٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية حيث قيد الخضوع طبقاً للقانون  
سالف الذكر بمجموعة البنود :

١- أن يكون الحديد تام الصنع سواء من خلائط وغير خلائط.

٢- أن يتم بيعه في السوق المحلي بشكل مباشر.

٣- أن يكون مشمولاً بالبنود الأش

ونفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ...

تحريراً في / / ٢٠٢٢

وكيل الوزارة  
رئيس الإدارة المركزية  
للمغتة ورسم التنمية  
عبد اللطيف عبد الرحمن  
١٠/١٠/٢٠٢٢

المكتب الفني

